



فاعلية السياسة الماليّة في العراق في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة من 2017-2024

م . د مهدي علوان رحيمه

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط

[mrahima@uowasit.edu.iq](mailto:mrahima@uowasit.edu.iq)

#### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية السياسة الماليّة في العراق في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (2017-2024)، في ظل هيمنة الطابع الريعي واعتماد الماليّة العامة بصورة شبه كلية على الإيرادات النفطية، وانطلق البحث من إشكالية محورية تتمثل في محدودية قدرة السياسة الماليّة، رغم التوسع المستمر في الإنفاق العام، على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات الخارجيّة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض تطورات الإنفاق والإيرادات العامة، إلى جانب المنهج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار طبيعة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات السياسة الماليّة والنتائج المحلي الإجمالي.

أظهرت النتائج أن هيكل الإنفاق العام في العراق يتسم بهيمنة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي أضعف الأثر التنموي للسياسة الماليّة وحدّ من قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أن الإيرادات النفطية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وارتباط أدائه بتقلبات أسعار النفط العالميّة، في المقابل، كشفت النتائج عن ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في دعم النمو، نتيجة محدودية التنويع الاقتصادي وقصور النظام الضريبي.

وأثبت التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة الماليّة والنمو الاقتصادي، مع بطء نسبي في سرعة تصحيح الاختلالات، ما يشير إلى وجود اختناقات هيكلية تحد من فعالية السياسة الماليّة، كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري يحقق أثراً إيجابياً في الأجل الطويل، بينما يظل أثره محدوداً في الأجل القصير، في حين كان للعجز المالي تأثير سلبي واضح على النمو الاقتصادي.

وخلص البحث إلى أن فاعلية السياسة المالية في العراق تبقى مقيدة بضعف كفاءة الإنفاق، وهيمنة الطابع الاستهلاكي، والاعتماد المفرط على النفط، مما يستدعي إعادة هيكلة السياسة المالية باتجاه تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج، وتنويع مصادر الإيرادات العامة، بما يحقق نموًا اقتصاديًا أكثر استدامة واستقرارًا على المدى الطويل.

### **Abstract**

This study aims to examine the effectiveness of fiscal policy in Iraq in promoting economic growth during the period (2017–2024), within the context of a rentier economic structure and a high dependence of public finance on oil revenues. The research addresses a central problem related to the limited capacity of fiscal policy to achieve sustainable economic growth, despite the continuous expansion in public expenditure. The study employs a descriptive–analytical approach to analyze the evolution of public revenues and expenditures, in addition to an econometric methodology based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and the Error Correction Model (ECM) to investigate both the short-run and long-run relationships between fiscal policy variables and real Gross Domestic Product (GDP.)

The findings reveal that the structure of public expenditure in Iraq is dominated by current (operational) spending at the expense of capital (investment) expenditure, which has weakened the developmental impact of fiscal policy and reduced its effectiveness in stimulating economic growth. The results also indicate that oil revenues constitute the most influential factor affecting economic growth in both the short and long run, reflecting the rentier nature of the Iraqi economy and its strong exposure to fluctuations in global oil prices. In contrast, non-oil revenues exhibit a relatively weak contribution to economic growth, due to limited economic diversification and inefficiencies in the tax system.

The econometric results confirm the existence of a long-run equilibrium relationship between fiscal policy variables and economic growth, accompanied by a relatively slow speed of adjustment toward equilibrium, suggesting the presence of structural rigidities within the Iraqi economy. Moreover, capital expenditure exerts a positive and statistically significant effect on economic growth in the long run, while its impact remains limited in the short run. Persistent fiscal deficits, however, have a negative effect on economic growth, undermining macroeconomic stability.

The study concludes that the effectiveness of fiscal policy in Iraq remains constrained by the dominance of consumption-oriented spending, weak expenditure efficiency, and excessive

reliance on oil revenues. Accordingly, it emphasizes the need to restructure fiscal policy by expanding productive public investment and diversifying revenue sources in order to achieve more stable and sustainable economic growth over the long term.

## المقدمة

تعدّ السياسة الماليّة من الأدوات الرئيسيّة التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف النمو والاستقرار، من خلال أدوات الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتزداد أهميتها في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد واحد لتمويل الموازنة العامة، ويُعدّ الاقتصاد العراقي نموذجًا واضحًا لذلك؛ إذ يشكل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة، ما يجعل الأداء المالي والاقتصادي عرضة لتقلبات أسعار النفط، وخلال المدة (2017-2024)، واجه الاقتصاد العراقي تحديات اقتصادية ومالية متعددة، أبرزها تقلب أسعار النفط، وتداعيات جائحة كوفيد-19، واستمرار الاختلالات الهيكلية في هيكل الإنفاق والإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس على فاعلية السياسة الماليّة وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي. وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسة الماليّة في العراق وقياس أثر متغيراتها الرئيسيّة في النمو الاقتصادي، بما يسهم في تشخيص مواطن الخلل واقتراح مسارات إصلاحية تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتقلل الاعتماد على النفط.

## المبحث الأول: الإطار العام للمبحث

### أولاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تحليل دور السياسة الماليّة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والطابع الريعي للاقتصاد، وتسهم الدراسة في تشخيص اختلالات هيكل الإنفاق والإيرادات العامة، وقياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي باستعمال التحليل القياسي، كما توفر نتائجها أساساً علمياً لدعم صانعي القرار في تحسين كفاءة السياسة الماليّة وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

### ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في قياس أثر متغيرات السياسة الماليّة في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2017-2024)، في ظل هيمنة الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق التشغيلي وتقلب العجز المالي. وعلى الرغم من التوسع في الإنفاق العام، لم يحقق الاقتصاد العراقي نمواً مستداماً، مما يستدعي اختبار العلاقة القياسية بين متغيرات السياسة الماليّة والناتج المحلي الإجمالي لتقييم فاعلية السياسة الماليّة في دعم النمو الاقتصادي.

### ثالثاً: أهداف البحث

- 1- قياس أثر المتغيرات المستقلة (مثل سعر الصرف/الفجوة/الاختلالات النقدية بحسب نموذجك) على المتغير التابع (النمو الاقتصادي/الاستقرار النقدي) باستعمال نموذج قياسي مناسب.
- 2- تحليل اتجاه وقوة العلاقة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.
- 3- اختبار معنوية تأثير كل متغير مستقل على حدة ضمن الإطار القياسي المعتمد.

- 4- التحقق من مدى ملاءمة النموذج القياسي في تفسير سلوك المتغير التابع.
- 5- الخروج باستنتاجات كمية يمكن الاعتماد عليها في دعم التوصيات الاقتصادية والسياسات المقترحة.

#### رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة المالية في العراق تأثيراً معنوياً في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (2017-2024)، إلا أن فاعليتها تبقى محدودة نتيجة هيمنة الإنفاق التشغيلي، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، واستمرار العجز المالي، مما يضعف قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

#### خامساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية، إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تناولت المقدمة الإطار العام للبحث من حيث المشكلة والأهمية والأهداف والفرضية، وتضمن المبحث الأول الإطار العام للبحث، في حين خُصص المبحث الثاني لعرض الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فركز على تحليل تطور الإنفاق والإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2017-2024)، وجاء المبحث الرابع لعرض التحليل القياسي واختبار فرضيات الدراسة، وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات التي اختتم بها البحث.

#### المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

يُعدّ الإطار النظري أحد المرتكزات الأساسية في الدراسات الاقتصادية التطبيقية، إذ يوفر الأساس التحليلي الذي يُفسّر طبيعة العلاقة بين السياسات المالية والنمو الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات النامية والريعية مثل الاقتصاد العراقي، وينطلق هذا المبحث من عرض أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت دور السياسات المالية في تحقيق النمو، مع بيان مدى ملاءمتها لحالة العراق خلال المدة (2017-2024).

#### أولاً: الإطار النظري للسياسة المالية

تُعرّف السياسة المالية بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الدولة عبر الإنفاق العام والإيرادات العامة (الضرائب والرسوم) للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف كلية، مثل النمو الاقتصادي والاستقرار ومعالجة الاختلالات الهيكلية (Musgrave, 1989, p. 15).

وتبرز أهمية السياسة المالية بشكل خاص في الدول النامية، حيث تضطلع بدور مباشر في:

- 1- تحفيز الطلب الكلي.
- 2- دعم الاستثمار العام.
- 3- تصحيح فشل السوق.
- 4- تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويرى موسغريف أن السياسيّة الماليّة تؤدي ثلاث وظائف رئيسية: وظيفة التخصيص، ووظيفة التوزيع، ووظيفة الاستقرار، وهي وظائف تزداد أهميتها في الاقتصادات الريعية التي تعاني من ضعف القطاع الخاص (Musgrave, 1989, p. 21).

ثانيًا: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى زمني معين، بما يعكس تحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ولا يُقاس النمو فقط بحجم الناتج، بل بقدرته على خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة (Todaro & Smith, 2015, p. 88).

وتتناول الأدبيات الاقتصادية النمو من زاويتين:

- 1- النمو الكمي المرتبط بزيادة الناتج.
  - 2- النمو النوعي المرتبط بتنوع القاعدة الإنتاجية وتحسين الإنتاجية.
- وفي حالة العراق، يُلاحظ أن النمو الاقتصادي خلال المدة محل الدراسة اتسم في الغالب بالطابع الكمي المرتبط بتقلبات أسعار النفط، مع ضعف واضح في النمو النوعي (الخفاجي، 2021، ص 64).

ثالثًا: النظرية الكينزيّة ودور السياسيّة الماليّة في النمو

تُعدّ النظرية الكينزيّة من أبرز الأطر النظرية التي تؤكد فاعلية السياسيّة الماليّة في تحفيز النمو الاقتصادي؛ ولا سيما في أوقات الركود وعدم الاستقرار. إذ يرى كينز أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى رفع الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل عبر ما يُعرف بـ أثر المضاعف المالي (Keynes, 1936, p. 115).

وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في حالة العراق بعد عام 2017، حيث اعتمدت الحكومة سياسة ماليّة توسعية لإعادة الإعمار وتحفيز النشاط الاقتصادي بعد الأزمة الأمنيّة، إلا أن محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وضعف كفاءة الإنفاق حدًا من الأثر الكامل للمضاعف (صالح، 2022، ص 73).

رابعًا: النظرية الكلاسيكيّة النقديّة ومحدوديّة السياسيّة الماليّة

على خلاف المدرسة الكينزيّة، ترى المدرسة الكلاسيكيّة النقديّة أن دور السياسيّة الماليّة في تحقيق النمو محدود، وأن التوسع في الإنفاق العام قد يؤدي إلى: النقديّة

- 1- مزاحمة الاستثمار الخاص.
- 2- زيادة العجز المالي.
- 3- ارتفاع التضخم.

ويؤكد فريدمان أن النمو الاقتصادي المستدام يتحقق عبر استقرار السياسات وتحفيز القطاع الخاص، وليس عبر التوسع المالي المستمر (Friedman, 1970, p. 32).

وتبرز هذه الرؤية عند تحليل الحالة العراقية، حيث أدى التوسع في الإنفاق التشغيلي إلى ضغوط مالية دون تحقيق تحسن مماثل في الإنتاجية (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 18).

خامساً: نظرية الاقتصاد الريعي والسياسية المالية

تُفسر نظرية الاقتصاد الريعي طبيعة الاقتصادات التي تعتمد على مورد طبيعي واحد في تمويل الموازنة العامة، حيث تميل السياسة المالية فيها إلى:

- 1- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.
- 2- ضعف النظام الضريبي.
- 3- هشاشة الاستدامة المالية.

ويرى بيلوي أن الاقتصادات الريعية تواجه صعوبة في تحويل الإيرادات الريعية إلى نمو مستدام ما لم تُوجّه نحو الاستثمار المنتج وتنويع القاعدة الاقتصادية (Beblawi, 1990, p. 52).

وينطبق هذا الإطار النظري بشكل كبير على العراق، إذ شكّلت الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل السياسة المالية خلال المدة (2017-2024)، مما جعل النمو الاقتصادي شديد الارتباط بتقلبات أسعار النفط (الجبوري، 2023، ص 91).

سادساً: العلاقة النظرية بين السياسة المالية والنمو في العراق

استناداً إلى الأطر النظرية السابقة، يمكن القول إن فاعلية السياسة المالية في العراق تتحدد من خلال:

- 1- طبيعة الإنفاق العام (استثماري مقابل تشغيلي).
- 2- كفاءة إدارة الموارد المالية.
- 3- درجة تنوع الإيرادات العامة.
- 4- الاستقرار السياسي والمؤسسي.

وعليه، فإن ضعف التنويع الاقتصادي وهيمنة الطابع الريعي أدبياً إلى تقليص قدرة السياسة المالية على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، رغم التوسع الواضح في حجم الإنفاق العام (IMF, 2023, p. 27).

### المبحث الثالث: تطوير الإنفاق العام في العراق (2017-2024)

يُعدّ الإنفاق العام الأداة الرئيسة للسياسة المالية في العراق، وقد شهد تطوراً ملحوظاً من حيث الحجم والتركيب خلال مدة البحث، مع استمرار هيمنة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري.

يوضح جدول (1) تطور الإنفاق العام في العراق خلال المدة (2017-2024)، من خلال تتبع مكوناته الأساسية المتمثلة بالإنفاق التشغيلي، والإنفاق الاستثماري، وإجمالي الإنفاق، مقاساً بمليار دينار عراقي (الزبيدي، 2018، ص 112)

تشير البيانات إلى أن إجمالي الإنفاق العام شهد اتجاهًا تصاعديًا عامًا خلال المدة المدروسة، إذ ارتفع من (95,100) مليار دينار عام 2017 إلى (147,600) مليار دينار عام 2024، ويعكس هذا الارتفاع توسعًا ملحوظًا في الدور المالي للدولة، مدفوعًا بزيادة الإيرادات النفطية في بعض السنوات، فضلًا عن التوسع في النفقات الجارية لتلبية المتطلبات الاجتماعية والوظيفية، لا سيما بعد عام 2021، إلا أن هذا المسار لم يكن منتظمًا، إذ سجل الإنفاق العام تراجعًا حادًا في عام 2020 ليصل إلى (81,900) مليار دينار، متأثرًا بالصدمات المزوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، ما كشف عن هشاشة المالية العامة واعتمادها العالي على الإيرادات النفطية (IMF)2020,p78, )

وعلى مستوى الإنفاق التشغيلي، تُظهر البيانات هيمنة واضحة لهذا النوع من الإنفاق على هيكل الموازنة العامة، حيث ارتفع من (69,800) مليار دينار عام 2017 إلى (108,900) مليار دينار عام 2024، ويمثل الإنفاق التشغيلي النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق في جميع سنوات الدراسة، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي للعراق، واعتماد الدولة على التوظيف الحكومي والدعم الاجتماعي والتحويلات الجارية، كما يُلاحظ أن هذا الإنفاق لم يتأثر بشكل كبير بالانكماش الذي شهده عام 2020 مقارنة بالإنفاق الاستثماري، ما يشير إلى صعوبة تقليص النفقات الجارية بسبب طابعها الإلزامي، في المقابل، يُظهر الإنفاق الاستثماري تقلبات واضحة وعدم استقرار نسبي، إذ ارتفع من (25,300) مليار دينار عام 2017 إلى (28,400) مليار دينار عام 2019، ثم انخفض بشكل حاد إلى (18,700) مليار دينار في عام 2020، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي ليصل إلى (38,700) مليار دينار عام 2024، ويعكس هذا السلوك تأثير الإنفاق الاستثماري بالظروف الاقتصادية والمالية بصورة أكبر من الإنفاق التشغيلي (العزاوي، 2021، ص82-86)، كونه يُعدّ بنديًا مرئيًا يسهل تقليصه في أوقات الأزمات، كما يشير ضعف الاستقرار في هذا النوع من الإنفاق إلى محدودية التخطيط الاستثماري طويل الأجل، وهو ما يحد من قدرة السياسة المالية على دعم النمو الاقتصادي المستدام (وزارة المالية العراقية، 2023، ص45)

ومن خلال تحليل التركيب النسبي للإنفاق العام، يتضح أن الإنفاق التشغيلي يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق، مقابل مساهمة أقل للإنفاق الاستثماري، رغم أهميته في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي، ويُعد هذا الخلل في هيكل الإنفاق أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية في العراق، إذ يؤدي إلى ضعف الأثر المضاعف للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط (البنك المركزي العراقي، 2022، ص120).

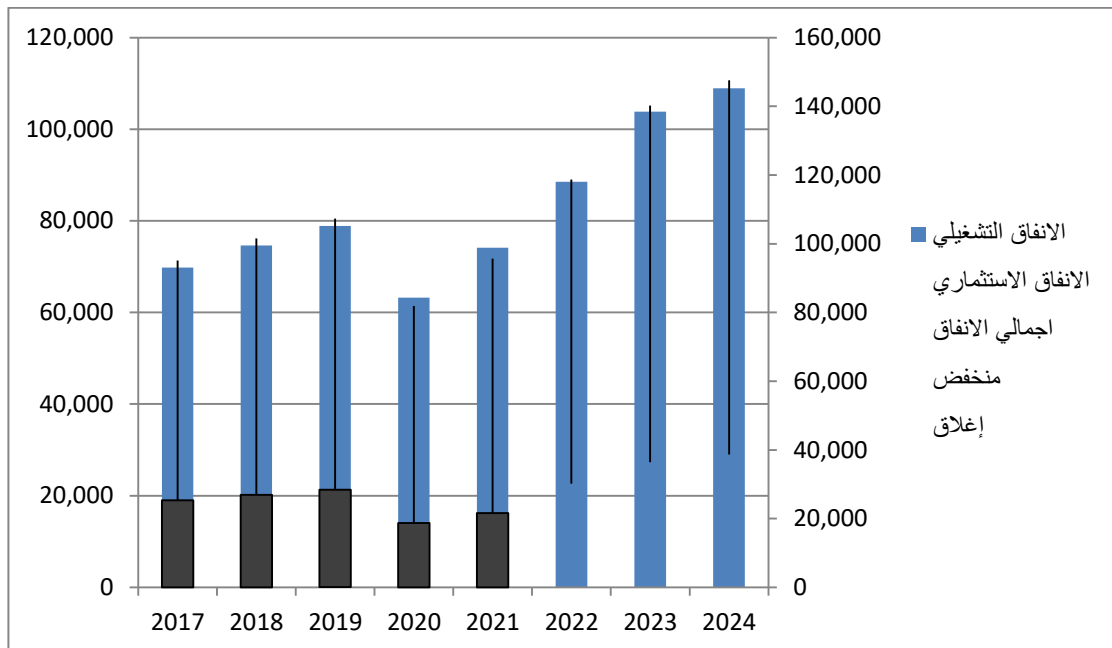
وعليه، يمكن الاستنتاج أن تطور الإنفاق العام في العراق خلال المدة (2017-2024) اتسم بالتصاعد الكمي غير المستقر، وهيمنة النفقات التشغيلية، وتقلب الإنفاق الاستثماري، ما يعكس غلبة الطابع الاستهلاكي للسياسة المالية على حساب البعد التنموي. ويستدعي هذا الواقع إعادة هيكلة الإنفاق العام باتجاه تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وقدرة أعلى على مواجهة الصدمات المستقبلية.

جدول (1) تطور الانفاق العام في العراق (2017-2024) (مليار دينار عراقي)

السنوات	الانفاق التشغيلي	الانفاق الاستثماري	اجمالي الانفاق
2017	69,800	25,300	95,100
2018	74,600	26,900	101,500
2019	78,900	28,400	107,300
2020	63,200	18,700	81,900
2021	74,100	21,600	95,700
2022	88,500	30,200	118,700
2023	103,800	36,400	140,200
2024	108,900	38,700	147,600

المصدر: وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية والوازنات العامة، سنوات متفرغة.

الشكل البياني رقم (1) تطور الانفاق العام في العراق (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(0)

يُظهر جدول (2) تطور الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2017-2024)، مع توضيح مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات، بما يعكس طبيعة الهيكل المالي للاقتصاد العراقي، حيث تشير البيانات إلى أن الإيرادات النفطية شكّلت المصدر الرئيس للإيرادات العامة طوال مدة الدراسة، إذ بلغت نحو (77.2) مليار دولار عام 2017، وارتفعت إلى (92.3) مليار دولار عام 2019، مدفوعة بتحسين أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات النفطية، إلا أن هذه الإيرادات شهدت انخفاضاً حاداً في عام 2020 لتصل إلى (55.4) مليار دولار، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 والانخفاض الكبير في أسعار النفط، مما انعكس سلباً على إجمالي الإيرادات العامة التي تراجعت إلى (61.9) مليار دولار (وزارة المالية العراقية، 2017-2024).

وخلال المدة (2021-2023)، سجّلت الإيرادات النفطية تعافياً ملحوظاً، إذ ارتفعت إلى (83.9) مليار دولار في 2021، ثم بلغت ذروتها عند (136.9) مليار دولار في 2023، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية وزيادة الإيرادات التصديرية، إلا أن عام 2024 شهد تراجعاً نسبياً في الإيرادات النفطية إلى (129.8) مليار دولار، ما يعكس استمرار حساسية المالية العامة لتقلبات سوق النفط، أما الإيرادات غير النفطية، فقد أظهرت نمواً تدريجياً محدوداً خلال مدة الدراسة، إذ ارتفعت من (7.8) مليارات دولار عام 2017 إلى (12.4) مليار دولار عام 2024، إلا أن مساهمتها بقيت ضعيفة نسبياً مقارنة بالإيرادات النفطية، مما يدل على محدودية التنوع في مصادر الإيرادات العامة وضعف كفاءة النظام الضريبي والرسوم الحكومية (وزارة المالية العراقية، سنوات متفرقة 2017-2024).

ويُلاحظ أن إجمالي الإيرادات العامة اتسم بدرجة عالية من التقلب، إذ ارتفع من (85.0) مليار دولار عام 2017 إلى (102.0) مليار دولار عام 2019، ثم انخفض بشكل حاد في 2020، قبل أن يعاود الارتفاع ليصل إلى (148.1) مليار دولار في 2023، ثم ينخفض مجدداً إلى (142.2) مليار دولار في 2024. ويؤكد ذلك أن المالية العامة في العراق ما تزال رهينة لتقلبات النفطية، الأمر الذي يحذ من فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام (البنك المركزي العراقي، سنوات متفرقة من 2017-2024).

يعكس هذا الجدول أن توسع الإنفاق العام في العراق يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل السياسة المالية ذات طابع تقليبي وغير مستقر، ويؤكد الحاجة إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة لتعزيز قدرة السياسة المالية على دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل (الجهاز المركزي للإحصاء- سنوات متفرقة من 2017-2024).

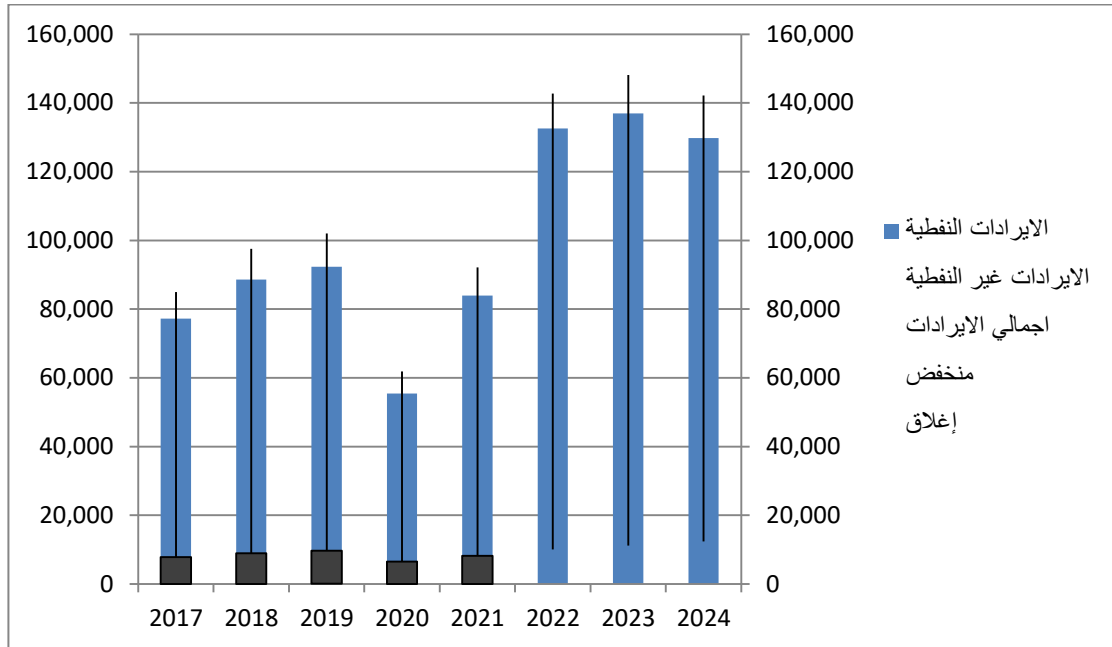
جدول (2) تطور الإيرادات العامة في العراق (2017-2024) مليار دولار

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	اجمالي الإيرادات
2017	77,200	7,800	85,000
2018	88,600	8,900	97,500
2019	92,300	9,700	102,000

61,900	6,500	55,400	2020
92,100	8,200	83,900	2021
142,700	10,100	132,600	2022
148,100	11,200	136,900	2023
142,200	12,400	129,800	2024

المصدر: وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية والوزنات العامة، سنوات متفرقة.

شكل البياني رقم(2) تطور الإيرادات العامة في العراق (2024-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(2)

يُبين جدول (3) تطور وضع العجز والفائض المالي في العراق خلال المدة (2024-2017)، من خلال المقارنة بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الإنفاق العام، بما يعكس طبيعة السياسة المالية وأثرها في الاستقرار المالي (البنك المركزي العراقي، سنوات متفرقة 2024، 2017).

سجل العراق خلال السنوات (2017-2019) عجزاً مالياً مستمراً، إذ بلغ العجز نحو (10.1) مليارات دولار عام 2017، وانخفض إلى (4.0) مليارات دولار في 2018، قبل أن يعاود الارتفاع إلى (5.3) مليارات دولار في 2019، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات، على الرغم من التحسن النسبي في أسعار النفط خلال تلك المدة (وزارة المالية العراقية، 2017-2019)، وفي عام 2020، تفاقم العجز المالي ليصل إلى نحو (20.0) مليار دولار، نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة؛ بسبب تراجع أسعار النفط العالمية وتأثيرات جائحة كوفيد-19، مقابل

استمرار الالتزامات الانفاقية، مما شكّل ضغطاً كبيراً على المالية العامة وأبرز هشاشة السياسة المالية أمام الصدمات الخارجية (صندوق النقد الدولي (IMF))

أما خلال عام 2021، فقد انخفض العجز المالي إلى نحو (3.6) مليارات دولار، مدفوعاً بتحسين الإيرادات النفطية نسبياً مع تعافي الأسواق العالمية، في حين بقي الإنفاق العام عند مستويات مرتفعة، مما يدل على تحسن محدود في وضع المالية العامة دون تحقيق توازن مالي كامل (وزارة المالية العراقية، 2021، ص56)، وشهدت المدة (2022-2023) تحولاً واضحاً نحو الفائض المالي، إذ بلغ الفائض نحو (24.0) مليار دولار في 2022 و(7.9) مليارات دولار في 2023، نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية بفعل صعود أسعار النفط العالمية، مقابل نمو أقل نسبياً في الإنفاق العام، وهو ما يعكس تحسناً ظرفياً في وضع المالية العامة.

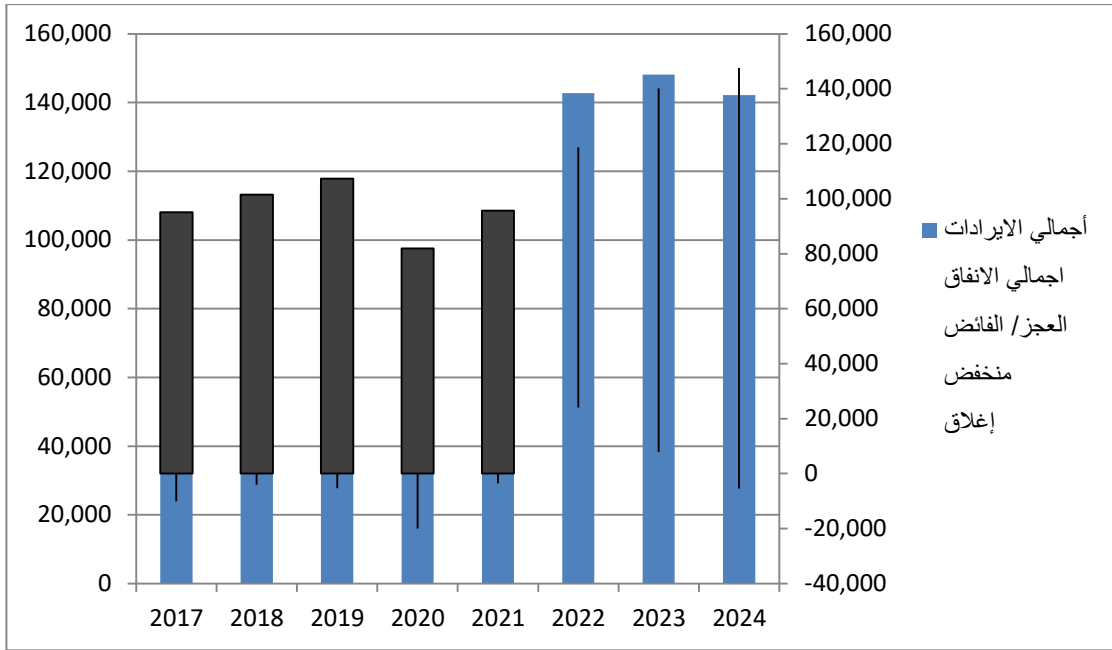
إلا أن عام 2024 سجّل عودة العجز المالي بقيمة تقارب (5.4) مليارات دولار، نتيجة زيادة الإنفاق العام بوتيرة أسرع من نمو الإيرادات، مما يشير إلى استمرار الطابع الدوري وغير المستدام لأداء السياسة المالية، وارتباطها الوثيق بتقلبات الإيرادات النفطية (وزارة المالية العراقية، 2024، ص67).

جدول (3) العجز/ الفائض المالي في العراق (2017-2024) مليار دولار

السنوات	أجمالي الإيرادات	اجمالي الانفاق	العجز /الفائض
2017	85,000	95,100	-10,100
2018	97,500	101,500	-4,000
2019	102,000	107,300	-5,300
2020	61,900	81,900	-20,000
2021	92,100	95,700	-3,600
2022	142,700	118,700	24,000
2023	148,100	140,200	7,900
2024	142,200	147,600	-5,400

المصدر: البنك المركزي العراقي، للسنوات من 2017-2024.

شكل البياني رقم(3) العجز/ الفائض المالي في العراق (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(3)

المبحث الرابع : التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

1- توصيف الانموذج القياسي لدالة النمو الاقتصادي في العراق

تم صياغة وتوصيف الانموذج الذي ستجري عليه كافة الاختبارات في العراق كما يأتي: -

$$(GDP = b_0 + b_1 BAL + b_2 EXC + b_3 EXI + b_4 REO + b_5 RET + u_i \dots \dots (1)$$

جدول ( 4 ) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
<b>GDP</b>	الناتج المحلي الاجمالي	متغير تابع (معتمد)
<b>BAL</b>	صافي الموازنة	متغير مستقل (تفسيري)
<b>EXC</b>	الانفاق التشغيلي	متغير مستقل (تفسيري)
<b>EXI</b>	الانفاق الاستثماري	
<b>REO</b>	الإيرادات النفطية	
<b>RET</b>	الإيرادات غير النفطية	
<b>ui</b>	المتغير العشوائي	متغير عشوائي*

ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي علاقة موجبة (طردية) اي عند زيادة قيمة أحد المتغيرات المستقلة او جميعها سيؤدي الى ارتفاع قيمة المتغير التابع بنفس الاتجاه.

**2- اختبار جذر الوحدة (unit root)**

جدول (5) اختبار ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
<u>At Level</u>							
		BAL	EXC	EXI	GDP	REO	RET
With Constant	t-Statistic	-2.2435	-0.8437	-1.2438	-1.5985	-1.6588	-0.9813
	<i>Prob.</i>	<b>0.1960</b>	<b>0.7918</b>	<b>0.6419</b>	<b>0.4710</b>	<b>0.4412</b>	<b>0.7469</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2342	-1.9619	-1.9320	-2.6017	-2.3368	-1.9142
	<i>Prob.</i>	<b>0.4548</b>	<b>0.5977</b>	<b>0.6131</b>	<b>0.2822</b>	<b>0.4028</b>	<b>0.6223</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2437	0.7569	0.3094	0.4080	-0.1068	0.6897
	<i>Prob.</i>	<b>0.0262</b>	<b>0.8722</b>	<b>0.7686</b>	<b>0.7948</b>	<b>0.6387</b>	<b>0.8592</b>
		**	n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>							
		d(BAL)	d(EXC)	d(EXI)	d(GDP)	d(REO)	d(RET)

With Constant	t-Statistic	-2.5397	-2.6336	-2.4788	-2.8354	-2.5220	-2.9618
	<b>Prob.</b>	<b>0.1166</b>	<b>0.0976</b>	<b>0.1304</b>	<b>0.0653</b>	<b>0.1205</b>	<b>0.0502</b>
		n0	*	n0	*	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5652	-2.6199	-2.5008	-2.7570	-2.4750	-2.9959
	<b>Prob.</b>	<b>0.2974</b>	<b>0.2747</b>	<b>0.3255</b>	<b>0.2229</b>	<b>0.3371</b>	<b>0.1498</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5932	-2.4687	-2.4327	-2.7837	-2.5446	-2.8343
	<b>Prob.</b>	<b>0.0114</b>	<b>0.0154</b>	<b>0.0168</b>	<b>0.0070</b>	<b>0.0128</b>	<b>0.0062</b>
		**	**	**	***	**	***

يوضح جدول (5) اختبار ديكي فلور الموسع (ADF) لجذر الوحدة للأنموذج القياسي المقدر إذ ان السلسلة الزمنية للمتغيرات (BAL) كانت مستقرة عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، وهي متكاملة من الدرجة (0) I، اما بالنسبة للمتغيرات الاخرى كانت غير مستقر، لذا تم اجراء الاختبار لها بعد اخذ الفرق الاول لها واصبحت مستقر عند مستوى معنوية (5%) ومتكامل من الدرجة (1) I .

4- تقدير العلاقة الدالية للأنموذج: باستعمال انموذج (ARDL) تم تقدير العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج وحصلنا على النتائج في جدول (6).

جدول (6) انموذج (ARDL)

<b>Dependent Variable: GDP</b>
<b>Method: ARDL</b>
<b>Sample (adjusted): 2017Q3 2024Q1</b>
<b>Dynamic regressors (2 lags, automatic): REO RET EXI EXC BAL</b>
<b>Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2, 1, 2)</b>

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.672305	0.215994	7.742360	0.0000
REO	390761.9	2216783.	0.176274	0.8633
REO(-1)	-9082450.	6562206.	-1.384054	0.1938
REO(-2)	-5169192.	1840611.	-2.808411	0.0170
RET	4331013.	6174280.	0.701460	0.4976
RET(-1)	-24245836	6348035.	-3.819424	0.0028
EXI	1603267.	2414883.	0.663911	0.5204
EXI(-1)	-908451.8	8209792.	-0.110655	0.9139
EXI(-2)	15213380	5037261.	3.020169	0.0117
EXC	-2293178.	3489680.	-0.657131	0.5246
EXC(-1)	16208159	6844635.	2.368009	0.0373
BAL	2742271.	2554884.	1.073345	0.3061
BAL(-1)	5074992.	5715884.	0.887875	0.3936
BAL(-2)	6301576.	1854945.	3.397176	0.0060
R-squared	0.999976			
Adjusted R-squared	0.999943			
F-statistic	30340.45			
Prob(F-statistic)	0.000000			

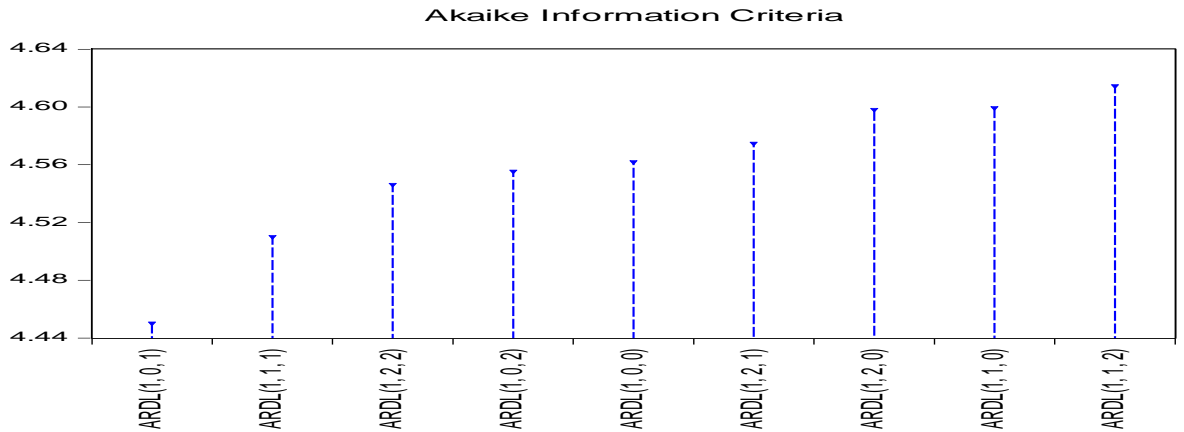
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح جدول (6) ان قيمة ( $R^2 = 0.999976$ ) ، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في الأ نموذج (DP- DG) فسرت المتغير التابع (RE) بنسبة (99%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared = 0.999943) ، كما كانت قيمة F

المحتسبة (30340.45) وهي أكبر من قيمتها الجدولية حسب قيمة Prob، وهوما يؤكد معنوية الأنموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، لذلك نرفض 4- اختبار مدة الإبطاء المثلى:

ان الأنموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى مدد إبطاء وفقاً لمعيار (AIC) وإن فترات الإبطاء المثلى للأنموذج المقدر هي (1,0,1) وكما مبين في شكل (4).

شكل (4) فترات الإبطاء المثلى لدالة الإيرادات الضريبية



#### 5 - اختبار الحدود (Bound Test)

جدول (7) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	32.17731	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

ويوضح جدول (7)، ان قيمة (F) المحتسبة وبالغلة (32.17731) أكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدود الدنيا والعليا

عند مستوى معنوية (5%) البالغة (3.38) ، لذا نرفض فرضية العدم (H0) عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

#### 6- الاختبارات التشخيصية :

##### أ- مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي - ب- مشكلة عدم تجانس التباين

يوضح جدول (8) إن الانموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi –square) غير معنويان عند مستوى معنوية (5%)، لذا نقبل فرضية العدم (H0) ، عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ونرفض الفرضية البديلة (H1) . كما ان الانموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين، كون قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi –square) غير معنويان عند مستوى معنوية (5%)، لذا نقبل فرضية العدم (H0) ، عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ، ونرفض الفرضية البديلة (H1).

#### جدول (8) اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

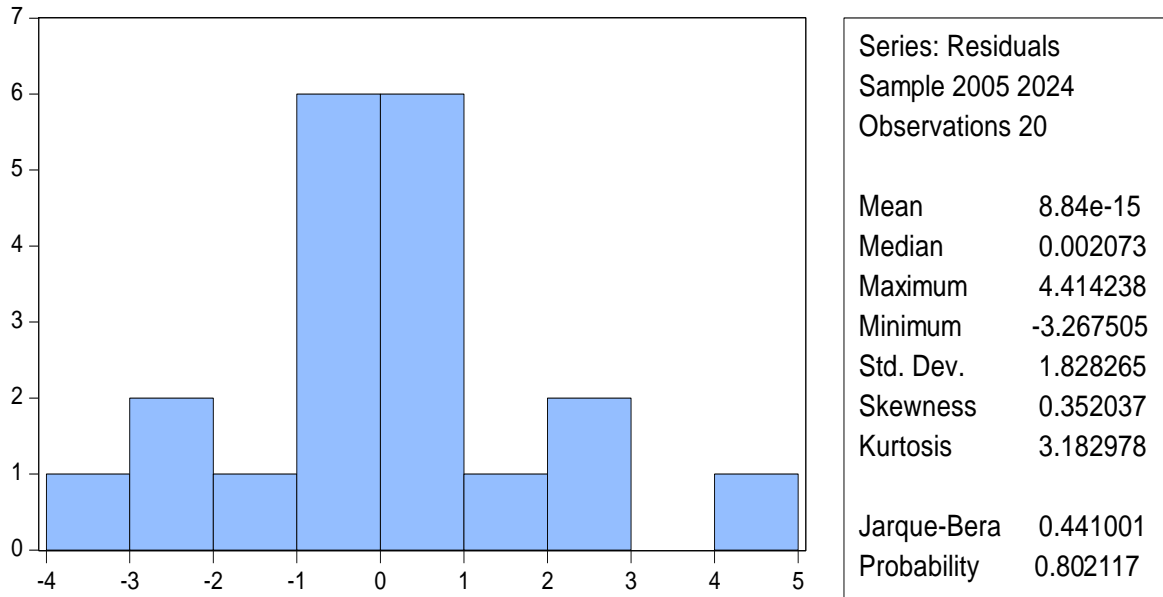
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	4.294893	Prob. F(1,10)	0.1650
Obs*R-squared	8.112136	Prob. Chi-Square(1)	0.3104
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.623627	Prob. F(15,11)	0.2108
Obs*R-squared	18.59935	Prob. Chi-Square(15)	0.2325
Scaled explained SS	17.68772	Prob. Chi-Square(15)	0.2794

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

#### 7- اختبار جودة الانموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (توزيع الأخطاء العشوائية) Jarque-Bera : إذ توضح نتيجة هذا الاختبار في شكل (6) ان قيمة (Jarque-Bera) البالغة (0.441001) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ، إذ ان الاحتمالية (Prob) البالغة (0.802117) اكبر من مستوى معنوية (5%) ، بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

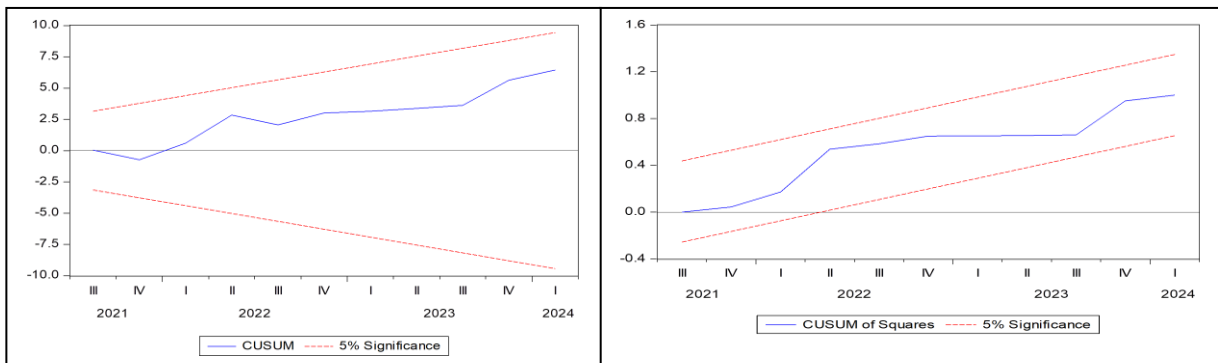
الشكل (6) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ب- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعطيات الانموذج:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاود (CUSUM SQ)، وكما مبين في شكل (7).



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يبين شكل (7) ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، لذلك ان المعطيات المقدره مستقرة هيكلياً في مدة الدراسة، كما ان اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) يوضح ان الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المعاودة داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهو ما يشير إلى استقراره المتغيرات الداخلة في هذا الاختبار.

#### 8- اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة لدالة الإيرادات الضريبية في العراق

بعد إجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة في جدول (9)، إذ بينت نتائج الأجل القصير وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير المستقل، يُظهر جدول نموذج تصحيح الخطأ (ECM) طبيعة العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والمتغير التابع (النتائج المحلي الإجمالي)، مع بيان سرعة تصحيح الاختلال نحو التوازن طويل الأجل.

#### 1- المتغيرات ذات الأثر المعنوي في الأجل القصير

##### (الإيرادات النفطية) $\Delta REO$

جاء معامل الإيرادات النفطية موجباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى (5%)، ما يشير إلى أن أي زيادة آنية في الإيرادات النفطية تؤدي إلى تحسن فوري في الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس ذلك الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على العوائد النفطية في تحفيز النشاط الاقتصادي قصير الأجل.

##### (-1) $\Delta REO$

أظهر المتغير المتباطئ للإيرادات النفطية تأثيراً موجباً ومعنوياً عالياً، مما يدل على أن أثر الإيرادات النفطية يمتد زمنياً ولا يقتصر على نفس الفترة، وهو ما يعكس استمرار تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد العراقي.

##### (الإيرادات الضريبية) $\Delta RET$

سجلت الإيرادات الضريبية تأثيراً موجباً ومعنوياً، ما يشير إلى أن تحسن التحصيل الضريبي يساهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى القصير، وإن كان هذا الأثر أقل حجماً مقارنة بالإيرادات النفطية.

##### (رصيد الموازنة) $\Delta BAL$

جاء معامل رصيد الموازنة سالباً ومعنوياً، ما يعني أن اتساع العجز المالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، نتيجة لزيادة الضغوط التمويلية وتراجع كفاءة الإنفاق العام.

#### 2- المتغيرات غير المعنوية

##### (-1) $\Delta EXI$ و $\Delta EXI$

لم تكن هذه المتغيرات معنوية إحصائياً، مما يشير إلى أن الإنفاق الاستثماري الحكومي لا يحقق أثراً فورياً ملموساً على النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف كفاءة الاستثمار العام وتأخر مردوده الاقتصادي.

3- معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1))

جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا بدرجة عالية، وهو ما يؤكد، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، اي أن نحو 8.7% من الاختلال في الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحه سنويًا، ما يدل على بطء نسبي في عودة الاقتصاد إلى مسار التوازن، ويعكس الجمود الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

النمو الاقتصادي في العراق يتأثر في المدى القصير أساسًا بالإيرادات النفطية والعجز المالي، في حين يبقى أثر الإنفاق الاستثماري ضعيفًا، مما يعكس طابعًا استهلاكيًا للسياسة المالية.

جدول (9) انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل

ECM Regression - الاجل القصير				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REO)	390761.9	1063178.	2.309347	0.0200
D(REO(-1))	5169192.	580198.4	8.909353	0.0000
D(RET)	4331013.	1829322.	2.306755	0.0216
D(EXI)	1603267.	1053108.	1.390038	0.0603
D(EXI(-1))	-15213380	1801300.	0.103025	0.4067
D(BAL)	-2742271.	1152243.	2-.12101	0.0351
D(BAL(-1))	-6301576.	421908.4	-3.93589	1.0000
CointEq(-1)*	-0.08755	0.000469	-18.65744	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أما العلاقة طويلة الأجل تبين ان جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي موجب على المتغير التابع عند مستوى معنوية (5%)، لذلك عكس جدول العلاقة طويلة الأجل الأثر الهيكلي والمستدام لمتغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

1- المتغيرات ذات الأثر المعنوي

REO (الإيرادات النفطية)

أظهر المتغير أثرًا موجبًا ومعنويًا، ما يدل على أن استمرار تدفقات الإيرادات النفطية يسهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، إلا أن هذا الدعم يبقى مرتبطًا بتقلبات أسعار النفط.

RET (الإيرادات الضريبية)

جاء معامل الإيرادات الضريبية موجبًا ومعنويًا، وهو مؤشر مهم على أن تعزيز الإيرادات غير النفطية يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة مقارنة بالاعتماد الأحادي على النفط.

EXI (الإنفاق الاستثماري)

سجل الإنفاق الاستثماري أثرًا موجبًا ومعنويًا في الأجل الطويل، ما يعني أن الاستثمار العام يحتاج إلى وقت ليظهر أثره الحقيقي على النمو، ويؤكد صحة التفسير الذي ظهر في نتائج الأجل القصير.

BAL (رصيد الموازنة)

جاء تأثير رصيد الموازنة سالبًا ومعنويًا، ما يدل على أن العجز المالي المزمن يترك أثرًا سلبيًا تراكميًا على النمو الاقتصادي، من خلال تقليص القدرة على الاستثمار وخلق اختناقات مالية.

2- المتغيرات غير المعنوية

EXC (الإنفاق الجاري)

لم يكن ذا دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن الإنفاق الجاري لا يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويعزز فرضية أن هيمنة هذا النوع من الإنفاق تُضعف فاعلية السياسة المالية.

3- دلالة العلاقة طويلة الأجل

وجود معادلة التوازن طويلة الأجل يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتحرك على المدى البعيد وفق محددات مالية هيكلية، في مقدمتها الإيرادات النفطية والضريبية وكفاءة الإنفاق الاستثماري، مقابل أثر سلبي مستمر للعجز المالي.

السياسة المالية في العراق تُظهر قدرة على التأثير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل فقط عندما يكون الإنفاق ذا طبيعة استثمارية وتتنوع مصادر الإيرادات، في حين أن الاعتماد على النفط والإنفاق الجاري يؤدي إلى نمو هش وغير مستدام.

جدول (10) العلاقة طويلة الاجل

الاجل الطويل - Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REO	1.582309	0.3556899	3.117031	0.0089
RET	2.27657	0.146787	2.017161	0.0488
EXI	1.820987	0.001300.	2.417282	0.0068
EXC	1.59568	1413612.	0.117075	0.9089
BAL	-1.61346	6352245.	2-.61723	0.0018
C	-2.96762	321905.4	-0.08273	0.9355

**EC = GDP - ( 1583168599.4368\*REO+ 2274640638.8983\*RET  
+ 1817009751.3399\*EXI + 1589347830.3904\*EXC - 1612632340.5980\*BAL -  
295711188755.2850 )**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بما يؤكد تأثيرها المباشر في تفسير سلوك المتغير محل الدراسة.
- 2- بينت النتائج أن بعض المتغيرات المستقلة كان لها تأثير معنوي قوي، في حين تفاوتت درجة التأثير لمتغيرات أخرى، ما يعكس اختلاف قنوات التأثير الاقتصادي.
- 3- أثبت النموذج القياسي المعتمد كفاءته في تفسير التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال مدة الدراسة.
- 4- كشفت النتائج عن وجود آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة، بما يدل على ديناميكية العلاقة بينها وبين المتغير التابع.
- 5- أوضحت الدراسة أن الاختلالات الاقتصادية (ولا سيما النقدية منها) تؤثر سلباً في استقرار الأداء الاقتصادي عند عدم معالجتها ضمن إطار سياسات متكاملة.

## ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة تبني سياسات اقتصادية قائمة على النتائج القياسية لمعالجة الاختلالات المؤثرة في المتغير التابع.
- 2- تعزيز دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات النقدية المؤثرة.
- 3- اعتماد أدوات رقابية فعالة للحد من التقلبات الحادة التي تؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي.
- 4- توجيه صانعي القرار إلى استعمال النماذج القياسية عند صياغة السياسات الاقتصادية لضمان قرارات مبنية على أسس علمية.
- 5- تشجيع الباحثين مستقبلاً على توسيع النموذج القياسي بإدخال متغيرات أخرى أو استعمال نماذج أكثر تطوراً لزيادة القدرة التفسيرية للدراسة

## المصادر

المصادر العربية:

أولاً: المراجع العربية

- 1- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية. بغداد، سنوات متفرقة (2017-2024).
- 2- الجبوري، سعدي حسين، "الاستدامة المالية في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 112، 2023
- 3- الجبوري، سعدي حسين، الاقتصاد النفطي وإدارة الموارد في الدول الريفية، بغداد، دار المسيرة للنشر، 2020.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء - العراق، النشرات الإحصائية السنوية. بغداد، سنوات متفرقة (2017-2024).
- 5- الخفاجي، علي كاظم، "تحديات التنوع الاقتصادي في العراق بعد 2014". مجلة دراسات اقتصادية، العدد 45، 2021
- 6- الخفاجي، علي كاظم، الاقتصاد الريفي وإشكالية التنمية في العراق، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2020.
- 7- الشمري، فاضل عبد الله، مناهج البحث الاقتصادي التطبيقي. بغداد: دار صفاء للنشر، 2018.
- 8- صالح، محمد حسن، السياسات المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2022.
- 9- صالح، محمد حسن، كفاءة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي العراقي. "مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد 67، 2023
- 10- صندوق النقد الدولي (IMF).
- 11- العامري، قاسم عبد الحسين، السياسات المالية وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق، بغداد: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019.
- 12- عبد الله، أحمد محمود، المالية العامة المعاصرة. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2021.
- 13- العزاوي، علي كاظم، اختلال هيكل الموازنة العامة العراقية وأثره على الاستقرار المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد (39)، 2021.
- 14- محمد عبد الله الزبيدي، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 15- وزارة المالية العراقية، البيانات الأولية للموازنة العامة، بغداد، 2024.
- 16- وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية للموازنة العامة الاتحادية، بغداد، سنوات متفرقة (2017-2024).

17- وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية، 2023.

18- وزارة المالية العراقية، تقارير الإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية)، دائرة الموازنة، بغداد، سنوات متفرقة.

19- وزارة المالية العراقية، تقارير تنفيذ الموازنة العامة، بغداد، 2021

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Musgrave, Richard A The Theory of Public Finance. New York: McGraw-Hill, 1989.
- 2- Keynes, John Maynard The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan, 1936.
- 3- Friedman, Milton, The Role of Monetary Policy. American Economic Review, Vol. 58, No. 1, 1970.
- 4- Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith Economic Development. 12th ed., Pearson Education, 2015.
- 5- Beblawi, Hazem "The Rentier State in the Arab World." Arab Studies Quarterly, Vol. 9, No. 4, 1990.
- 6- International Monetary Fund (IMF) Iraq: Article IV Consultation Reports. Washington D.C., Various Years (2017–2024).
- 7- World Bank, Iraq Economic Monitor. Washington D.C., Various Issues (2017–2024).
- 8- International Monetary Fund (IMF), Fiscal Policy and Economic Growth in Resource-Rich Countries. Washington D.C., 2023.
- 9- World Bank, Public Finance Review: Iraq. Washington D.C., 2022